

# من أجل إصلاح شامل لمنظومة الصحة والسلامة في العمل في خدمة الارتقاء المهني، وأداء المقاولات وتنمية البلاد

فبراير 5, 2021

المجلس  
الاقتصادي  
والاجتماعي  
والبيئي



المملكة المغربية  
Royaume du Maroc

CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL



## الصحة والسلامة في العمل: دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

لقاء تواصلي

4 فبراير 2021 على الساعة العاشرة صباحا

# من أجل إصلاح شامل لمنظومة الصحة والسلامة في العمل في خدمة الارتقاء المهني، وأداء المقاولات وتنمية البلاد

نظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يوم 4 فبراير 2021، لقاء تواسليا افتراضيا لتقديم رأيه "الصحة والسلامة في العمل: دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية".

**السيد أحمد رضى شامي يؤكد على ضرورة إصلاح منظومة الصحة والسلامة في العمل وفقا لرؤية شاملة**

وقد أشار السيد أحمد رضى شامي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في كلمته الافتتاحية، على أن الجميع معرض للعديد من المخاطر في أماكن العمل، سواء أكانت حوادث شغل أو أمراضا مهنية؛ مضيفا أن المغرب يسجل، حسب مكتب العمل الدولي، 2000 وفاة سنويا ترتبط بحوادث الشغل وهو ما يُعدّ من بين أعلى الأرقام المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

لذلك، يتعين مضاعفة الجهود لتدارك أوجه النقص ولأجل النهوض بمعايير الصحة والسلامة ببلادنا. ولهذه الغاية، يجب أن يعتمد إصلاح منظومة الصحة والسلامة في العمل على رؤية شاملة وليس مبادرات أو إجراءات متفرقة.

ومن جانبها، قدمت السيدة نجات سيمو، رئيسة اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية التي أشرفت على إعداد هذا الرأي، خلاصات وتوصيات المجلس التي تضمنتها الدراسة. وقد أبرزت، في هذا السياق، أن الرفع من معايير الصحة والسلامة في العمل ببلادنا يجب أن يتم أخذا بعين الاعتبار سبعة رهانات رئيسية:

1. النهوض بثقافة الصحة والسلامة المهنية
2. التشريعات الوطنية وتحدي مواكبة المعايير الحديثة للصحة والسلامة المهنية
3. تطوير الحكامة في مجال الصحة والسلامة المهنية
4. بناء منظومة معطيات وإحصائيات تدعم جهود تطوير الصحة والسلامة المهنية
5. الحاجة لتطوير طب الشغل
6. أولوية التكوين في التخصصات العلمية للصحة والسلامة المهنية
7. الاعتماد على البحث العلمي والدراسات

**أبرز توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من أجل الرفع من معايير الصحة والسلامة في العمل**

جدير بالذكر، أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بلور دراسة، في إطار إحالة ذاتية، حول موضوع الصحة والسلامة في العمل تشمل القطاع العام والقطاع الخاص بمختلف مكوناته، ومنها المقاولات الصغيرة جدا والقطاع الفلاحي والقطاع غير

المنظم.

وبناء على التشخيص الذي قام به المجلس، يتضح أن المغرب حقق إنجازات مهمة في مجال الصحة والسلامة في العمل، فيما يتعلق بإعداد مشروع القانون الإطار حول الصحة والسلامة في العمل، وإحداث المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية وإعداد السياسة الوطنية والبرنامج الوطني للصحة والسلامة في العمل 2020-2024.

ورغم هذه الجهود، يتعين الإقرار بوجود أوجه نقص في منظومة الصحة والسلامة في العمل تتمثل أساسا في محدودية تفعيل قواعد الصحة والسلامة المهنية في القطاع الخاص، وعدم شمول المنظومة للقطاع العام، وقلة الكفاءات المتخصصة وتشتت مسؤولية تدبير الصحة والسلامة بين عدة متدخلين وضعف مواكبة التشريعات الوطنية للمعايير الدولية، وضعف الحماية الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، بلور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي رؤية شاملة ومندمجة تشمل عدة توصيات تهدف إلى الارتقاء بالصحة والسلامة في العمل وجعل أماكن العمل فضاءات آمنة تسهم في تألق وتعزيز قدرات العاملات والعاملين وفي أداء وتنمية المقاولات.

وعليه، يقترح المجلس، على المستوى المؤسسي، إحداث وكالة وطنية للصحة والسلامة في العمل، لدى رئيس الحكومة، تتكلف بإعداد وتنفيذ السياسة الوطنية للصحة والسلامة في العمل.

وفيما يخص باقي مكونات المنظومة، يوصي المجلس بإلحاق المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية بالوكالة الوطنية للصحة والسلامة في العمل، وإحداث مرصد وطني للمخاطر المهنية وإحداث مراكز خاصة لطب الشغل من أجل تأمين تغطية شاملة وفاعلة لكافة العاملين في النسيج الاقتصادي الوطني.

وعلى الجانب التشريعي، يتعين مراجعة مشروع القانون-الإطار المتعلق بالصحة والسلامة في العمل (الذي يتعدّر إخراجَه منذ 10 سنوات) وتحيين مدونة الشغل والنظام الأساسي للوظيفة العمومية وباقي النصوص التشريعية ذات العلاقة بالصحة والسلامة في العمل والحماية الاجتماعية.

كما يقترح المجلس تدابير أخرى تهم، من بين الأمور، الحكامة، والتحسيس، والتكوين، والرقمنة:

- مراجعة السياسة الوطنية للصحة والسلامة المهنية ومراجعة البرنامج الوطني في أفق استخراج خطة عمل تمتد لعشر سنوات وتشمل عدة أورش.
- تكريس الحوار الاجتماعي كأداة للنهوض بالصحة والسلامة في العمل، وطنيا وجهويا وقطاعيا وفي المقاولات.
- وضع مقاربة قطاعية تراعي خصوصيات كل قطاع على حدة وتقديم حلول عملية.
- الحرص على أن يحظى القطاع العام بآليات وقواعد ومعايير للصحة والسلامة في العمل وحماية اجتماعية مماثلة لما هو مقرر للقطاع الخاص.
- انخراط وسائل الإعلام عن طريق تغطية الأخبار وإنتاج البرامج والمواد الإعلامية التي تسهم في تحسيس الرأي العام بقضايا الصحة والسلامة في العمل.
- انخراط الجامعات ومنظومة التكوين المهني في إحداث مسارات لتطوير كفاءات متخصصة في مختلف

مجالات الصحة والسلامة المهنية، كطب الشغل والسلامة الصناعية والوقاية من المخاطر وبيئة العمل والصحة الصناعية، إلخ.

الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها الرقمنة والبحث العلمي من أجل تطوير الصحة والسلامة في العمل ببلادنا.

### الإطلاع على الرأي